((ملخص الدراسة))

أولا : مقدمة :

تعتبر قضايا التنمية من القضايا التى تهتم بها الحكومات وتعمل جاهدة على تعبئة طاقاتها البشرية لتبلغ أقصى مايمكن بلوغه فى مجال الانتاج . وتؤدى المرأة دوراً كبيراً فى عملية التنمية الشاملة هذه من خلال ماتقوم به من خدمات تطوعية مثل حملات التوعية الادخارية ورعاية الطفولة ، والأهم من ذلك دورها فى ترشيد الاستهلاك .

غير أن الاستهلاك وأنماطه فى مجتمعنا يعد من أهم المعوقات فى سبيل التنمية الشاملة إذ يعد من أهم عوامل استنزاف الجهد والإهدار فى الموارد بلا طائل خاصة إذا لم يرشد الترشيد الصحيح ، فالاستهلاك فى حد ذاته أمر طبيعى ولكن المبالغة فيه هى أحد عوامل الخلل الاقتصادى الذى يعرقل التنمية .

ونظرا لخطورة مشكلة زيادة الاستهلاك على الاقتصاد القومى فى مجتمعنا النامى . كان لابد لنا من دراسة كيفية ترشيد هذا الاستهلاك بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مجتمعنا وذلك على مستوى أصغر وحدة اجتماعية وهى الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع .

ومن هنا يبرز دور المرأة باعتبارها المسئولة الأولى عن الإنفاق والاستهلاك داخل نطاق أسرتها ، ولربما كان ثمة ارتباط بين المستوى التعليمى للمرأة ودورها تجاه السلوك الاستهلاكى فى الأسرة .

ثانيا : مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى :

ـ ما العلاقة بين تعليم المرأة ووعيها بقضية ترشيد الاستهلاك فى المجتمع المصرى وأثر ذلك على تنمية المجتمع ؟ .

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

١ ـ ما الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى المعاصر؟.

٢ ـ ما أنماط الاستهلاك فى المجتمع المصرى والعوامل المؤثرة فى ذلك ؟ .

٣ ـ ما العلاقة بين التعليم وقضايا ترشيد الاستهلاك فى المجتمع المصرى ؟ .

٤ ـ ما التطورات التى طرأت على تعليم المرأة فى المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر وما علاقة ذلك بقضايا ترشيد الاستهلاك ؟ .

٥ ـ ما الدور الذى يمكن أن يقوم به تعليم المرأة لتحقيق هدف ترشيد الاستهلاك ؟ .

ثالثا : أهمية البحث :

تتبلور أهمية البحث فى الأمور الآتية :

ـ يأتى هذا البحث ليعالج موضوعا يتصل اتصالا مباشراً بنظام التعليم القائم فى مصر فى الوقت الحالى وهو العلاقة بين التعليم وقضايا ترشيد الاستهلاك فى المجتمع .

ـ يسعى هذا البحث إلى توضيح العوامل المؤثرة فى عملية ترشيد الاستهلاك التى تحول دونه ، وكذلك توجيه الأنظار تجاه أهمية التعليم بالنسبة للمرأة ودوره فى معالجة بعض مشكلات الأسرة المصرية .

ـ يتناول هذا البحث دور المرأة باعتبارها عنصرا فعالا فى عملية ترشيد الاستهلاك الأسرى وكذلك المجتمعى ، والعلاقة بين المستوى التعليمى لها واتجاهاتها نحو قضايا ترشيد الاستهلاك .

ـ تمثل هذه الدراسة أساسا ضروريا لوضع مجموعة من الحلول الخاصة بأبعاد قضية ترشيد الاستهلاك ، وذلك من أجل النهوض بالأسرة والمجتمع ، ورفع مستوى المعيشة ، وأيضا توفير الظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية للمجتمع والفرد على حد سواء .

رابعا : أهداف البحث :

يهدف البحث الحالى إلى :

١ ـ التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى حولت مجتمعنا المصرى المعاصر إلى مجتمع تغلب عليه النزعة الاستهلاكية .

٢ ـ الوقوف على الأنماط المميزة للاستهلاك فى مجتمعنا .

٣ ـ الكشف عن أثر تعليم المرأة فى ترشيد الاستهلاك .

٤ ـ معرفة كيفية توفير الوعى بالمناخ الملائم للتكيف مع قيم ومعايير المجتمع المتغير من جهة ، والمواءمة مع ترشيد الاستهلاك من جهة أخرى .

٥ ـ التعرف على الأبعاد المختلفة لقضايا وأنماط ترشيد الاستهلاك فى المجتمع المصرى حتى يتسنى التوصل إلى حلول إيجابية بصدد المشكلات التى تعترض هذه القضية فى الوقت الحاضر .

خامسا : حدود البحث :

الحد الجغرافى : محافظة القليوبية •

الحد البشرى : النساء العاملات من المستويات التعليمية المختلفة •

الحد الزمنى : من عام ١٩٧٤ حتى الانتهاء من الدراسة •

حددت الباحثة فترة الدراسة من السبعينات وبالتحديد من عام ١٩٧٤ لأنها بداية عصر الانفتاح الاقتصادى فى مصر حيث صدر أول قانون اقتصادى ذى دلالات وأبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وحضارية متعددة •

سادسا : منهج البحث :

وقد استخدمت الباحثة فى دراستها المنهج الوصفى والمنهج التاريخى ، وقد اعتمدت على الأدوات التالية :

١ ـ مقابلات شخصية غير مقننة لبعض العاملات بمحافظة القليوبية من أجل التوصل إلى معلومات يتم فى ضوئها بناء استمارة الاستبانة •

٢ ـ تصميم استبانة طبقت على عينة عددها ٣٦٠ سيدة عاملة •

ـ العاملات غير الحاصلات على شهادة ولكن يقرأن ويكتبن والحاصلات على شهادة دون المتوسطة (ابتدائية ـ اعدادية) •

ـ العاملات الحاصلات على شهادة متوسطة •

ـ العاملات الحاصلات على شهادة جامعية وعليا •

سابعا : مصطلحات البحث :

تناول البحث الحالى المصطلحات الآتية :

المرأة العاملة ـ الاستهلاك ـ مفهوم ترشيد الاستهلاك •

ثامنا : خطوات البحث :

سارت خطوات البحث على النحو التالى :

الفصل الأول : الإطار العام للبحث ويتضمن (مقدمة البحث ومشكلته وأهميته وأهدافه وحدوده ومنهجه وأدواته ومصطلحاته والدراسات السابقة وخطواته)

الفصل الثانى : المتغيرات المجتمعية وأثرها على أنماط السلوك الاستهلاكى •

الفصل الثالث : الاستهلاك وترشيده •

الفصل الرابع : المرأة فى مجتمع القليوبية •
الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها •
الفصل السادس: رؤية مستقبلية لمواجهة ظاهرة زيادة الاستهلاك فى محافظة القليوبية

تاسعا : النتائج :

توصل البحث الحالى إلى النتائج التالية :

١ ـ بالنسبة للواقع الاقتصادى والمالى للأسرة المصرية :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التى أثرت على المستوى الاقتصادى للأسرة المصرية فى الوقت الحاضر ومن أهمها ارتفاع الأسعار • وفى ضوئه ترى الباحثة :

- ضرورة تعزيز مبدأ الدعم الاقتصادى للسلع الأساسية حتى يتسنى للأسرة المصرية أن تقاوم ارتفاع الأسعار وتواجه أعباء الحياة •

- ضرورة الاهتمام بالتثقيف العام للأسرة حتى يتكون عندها وعى قومى تجاه المواءمة بين الدخل والاحتياجات •

٢ ـ بالنسبة للانفتاح الاقتصادى وعلاقته بالاستهلاك :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن سياسة الانفتاح الاقتصادى أثرت على أسلوب ونمط الاستهلاك وفى ضوئه ترى الباحثة :

- يجب أن يقوم عملنا فى المرحلة المقبلة على أسس سليمة وعليها أن نحدد الأمور الآتية :
  - درجة الانفتاح الاقتصادى فى صورته الكاملة والسرعة التى نود اتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة •
  - طبيعة المرحلة الحالية من التطور الاقتصادى نحو الهدف المنشود •
  - دور القطاع العام وحدود نموه وتطوره كقطاع قائد من ناحية وقطاع استثمار من ناحية أخرى •
  - مجالات الإنتاج التى ينبغى أن ينفرد القطاع العام بالنمو فيها فى المراحل المقبلة من التطور الاقتصادى نظراً لطبيعتها الاستراتيجية التى ترتبط بأمن الوطن •

٣ ـ بالنسبة للمرأة والتعليم :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدت إلى خروج المرأة للتعليم والعمل فى مجالات الحياة المختلفة وفى ضوئه ترى الباحثة :

- ضرورة توجيه المرأة إلى نوعيات التعليم التى تفيد التنمية مستقبلا والتى تتفق مع ميولها بل وتتفق مع أهداف الخطة .

- ينبغى تهيئة ظروف العمل وتوفير التسهيلات اللازمة لها والتى تساعدها على التوفيق بين عملها داخل البيت وخارجه .

٤ ـ بالنسبة للمرأة والتنمية :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن المرأة المصرية تشارك فى الوقت الحاضر فى برامج التنمية المختلفة إلا أن هناك بعض المعوقات التى تعترض مشاركة المرأة ومنها ارتفاع نسبة الأمية وتزايد أعباء الحياة ، وفى ضوئه ترى الباحثة :

- ضرورة الاندماج الكامل للمرأة فى عملية التنمية وخصوصا من خلال حصولها على فرص تعليمية متكافئة علاوة على مشاركة متكافئة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

- ضرورة الاهتمام بالتدريب العملى والميدانى للمرأة فى مجالات العمل المختلفة لأن من شأن هذا التدريب أن يصقل دورها فى مجال الخدمات والإنتاج وبالتالى زيادة معدل الاداء عندها .

٥ ـ بالنسبة للمرأة ومشكلات العصر :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من البرامج الإرشادية التى توجه للمرأة فى مجالات العمل المختلفة وخاصة فى مجال تنظيم الأسرة ومجال الأمومة والطفولة وفى ضوئه ترى الباحثة :

- ضرورة التأكيد على البرامج الإرشادية التى تقدم عن طريق وسائل الإعلام حيث إن إرشاد المرأة يعلمها سائر الواجبات الاجتماعية والسياسية وغيرها ، كما يجعلها على علم بحقوقها إلا أن هذه البرامج ينبغى عليها أن تشتمل على كل مايثبت تلك القيم ويؤصلها فى النفوس ويذكر المرأة بواجباتها تجاه رعاية أسرتها وأولادها .

- وإذا أردنا أن نخطط البرامج الإرشادية للمرأة فى الوقت الحاضر فإن ذلك يتطلب منا :
  - أن نعطى الأولوية للبرامج التى تعالج المشاكل الملحة التى تواجهها المرأة وفى الوقت نفسه تعمل على إثارة الوعى بالمشكلات الهامة .
  - أن تبنى البرامج على المعلومات والبيانات التى جمعت وعلى الحقائق الفعلية السائدة .

٦ - بالنسبة لدور المرأة فى ترشيد الاستهلاك :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن الاستهلاك له عدد من المعانى والدلالات عند أفراد العينة وكذلك أوضحت مدى إنفاق الأسرة المصرية على مجالات الحياة المختلفة ، وكذلك قيمة هذه المجالات وأيضا طرق ترشيد الأسرة المصرية للاستهلاك وفى ضوئها ترى الباحثة :

- ضرورة العمل على نشر الوعى الاستهلاكى بارشاد المرأة المصرية عن طريق أجهزة الإعلام إلى الاقتصاد فى استهلاك السلع المختلفة وحثها على شراء الكميات المناسبة التى تلزمها دون إسراف أو تبذير مع إرشادها وتوعيتها بالبدائل التى يترتب عليها خفض الاستهلاك وتقليل الفاقد مع مراعاة ملاءمة السياسة الإعلامية للسياسة الاقتصادية .
- ينبغى البعد عن تقليد الآخرين لأن التقليد له آثار واضحة على زيادة الاستهلاك ونقص الادخار .

٧ - بالنسبة للعلاقة بين أجهزة الإعلام وترشيد الاستهلاك :

وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن للإعلام دور كبير فى إثارة الوعى وتبصير الناس بمفهوم ترشيد الاستهلاك إلا أنها يعتريها كثير من الضعف والقصور أثناء القيام برسالتها الإعلامية حيث أنها لا تراعى الحالة النفسية للأفراد بالإضافة إلى استخدام بعض الألفاظ المثيرة . وفى ضوء ذلك ترى الباحثة :

- يجب على وسائل الإعلام أن تخصص برامج أساسية تعالج الاستهلاك مفهوما ومضمونا وطرقا وأسلوبا من خلالها يستطيع المستهلك الإلمام بالمعلومات والبيانات الخاصة بهذه المشكلة ومن ثم تأتى المشاركة الجدية فى العلاج .
- ينبغى على وسائل الإعلام أن تقوم بحملة إعلامية للتعريف بمشكلة الإسراف وزيادة الاستهلاك مع تحديد أبعادها وخطرها على التنمية ، كما ينبغى أن تتناول هذه المشكلات بحجمها الحقيقى دون تكبير أو تصغير حتى نستطيع الوصول إلى حل لها .

٨ ـ بالنسبة لبعض القضايا العامة الخاصة بالفرد والأسرة والمجتمع :

أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من القضايا العامة والخاصة التى تتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع والتى تقوم بدور هام فى عملية ترشيد الاستهلاك وفى ضوئه ترى الباحثة :

- ترشيد الاستهلاك أصبح ضرورة قومية نظراً للظروف التى يمر بها المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر.
- ترشيد الاستهلاك يعتبر عنصراً هاما من عناصر إقامة الاقتصاد القومى .
- إن سبل ترشيد الاستهلاك ممكنة إذا ماوضع المجتمع نصب عينية حقيقتين أساسيتين هما :
  - أن يتم الترشيد من خلال سياسة اقتصادية شاملة .
  - أن ينظر إلى ترشيد الاستهلاك على أنه مسئولية اجتماعية .
- إن السلوك الاستهلاكى الخاص ظاهرة اجتماعية وليس مجرد ظاهرة فردية .

ـ ـ ـ